انخفاض التسلّل من سوريا إلى أدنى مستوياته منذ ٢٠٠٣

الحدود تعطي الضوء الأخضر لاستخدام الذخيرة الحية.. والتهريب يقتصر على السجائر والأغنام

مبادرة الحكومة باستقبال المعارضة السورية في بغداد تتلقى اعتراضات كبيرة من خصوم المالكي

كشف مصدر رفيع المستوى في قيادة قوات حرس الحدود في المنطقة الرابعة العاملة على الحدود العراقية السورية، أمس الاثنين، أن عمليات التسلل من الأراضي السورية إلى العراق لدوافع "إرهابية" انعدمت خلال الشهرين الماضيين، عازياً السبب إلى تعزيز قدرات قوات حرس الحدود والأحداث الجارية في سوريا.

□ بغداد/ المدى

وقال المصدر في لوكالة السومرية نيوز"، إن "نسبة المتسللين من سوريا إلى الأراضي العراقية في محافظة الأنبار بهدف تنفيذ أعمال إرهابية هبطت إلى الصفر خلال شهري تشرين الأول والثاني الماضيين، وهو ما لم تشهده الحدود منذ ٢٠٠٣"، مؤكداً أن "السبب يعود إلى تعزيز انتشار وقدرات قوات حرس الحدود وأحداث حركة الاحتجاج التي تشهدها سوريا".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أنه "تم تسجيل عمليات تهريب السجائر والأغنام فقط"، مؤكداً أن "القوات العراقية عززت تواجدها على طول الشريط الحدودي بين البلدين بشكل كبير، في حين خفض الجانب السوري تواجده على الحدود".

وأوضح المصدر أن "القوات العراقية نصبت أكثر من ٧٠٠ كمين على طول الحدود، ومنحت الضوء الأخضر لاستخدام الذخيرة الحية باتجاه أي عملية تسلل تسجل، الأمر الذي أدى إلى ضبط الجانب العراقي بشكل كبير".

وأشار المصدر إلى أن "الأحداث في سوريا انعكست بدورها إيجاباً على الوضع العراقي، حيث بدأت عمليات التسلل بالانخفاض منذ انطلاق الشرارة الأولى للاحتجاجات ضد نظام الرئيس بشار الأسد".

وشهدت المناطق الحدودية بين العراق وسوريا خلال الفترة الماضية تسلل العديد من المسلحين إلى الأراضي العراقية عبر محافظتي الأنبار ونينوى، واعتقلت قوات الحدود المئات منهم كما صادرت ما بحوزتهم من كميات كبيرة من المواد الممنوعة والسيارات المهربة، كما أعلنت قيادة قوات حرس الحدود العراقية المنطقة الثانية في محافظة الأنبار منذ أشهر عن انخفاض نسبة التسلل بشكل ملحوظ منذ اندلاع حركة الاحتجاجات في سوريا.

يذكر أن سوريا تشهد منذ منتصف آذار الماضي حركة احتجاج واسعة النطاق ضد نظام الرئيس بشار الأسد للمطالبة بإسقاطه، فيما تصدت لها قوات الأمن بعنف، وأحصت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مقتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص، فيما تؤكد السلطات السورية أن مجموعات "إرهابية" تقف وراء تلك الأعمال.

وكانت قيادة قوات حرس الحدود، اكدت امس الاول جاهزيتها لمسك الأرض بعد الانسحاب الأميركي المرتقب نهاية العام الحالي، مشيرة إلى اكتفائها الذاتي وعدم حاجتها إلى تلك القوات، فيما أوضحت أن مسألة تغطية الأجواء العراقية ستعالج بالتعاون مع وزارة الدفاع.

وقال قائد قوات حرس الحدود الفريق الركن محسن الكعبي في بيان صدر، امس الاول، ونشرته (المدى) على نسخة منه، إن "عمل قوات الحدود مع القطعات الأميركية انتهى منذ العام ٢٠٠٨ من كافة النواحي"، مبينا أن "قوات الحدود تمتلك الاكتفاء الذاتي". وأضاف الكعبي أن "القوات الأميركية دعمت قوات الحدود في بعض الجوانب منها الاستطلاع الجوي والتدريب وتزويدنا ببعض المعلومات الاستخباراتية عن عمليات التسلل عبر الحدود"، مؤكدا أن "قوات الحدود اعتمدت على نفسها في تأدية واجباتها كافة منذ العام ٢٠٠٨ وحتى الآن".

وأشار قائد قوات حرس الحدود إلى أن "مسألة تغطية الأجواء العراقية ستعالج بالتعاون مع وزارة الدفاع من خلال الجهد الجوي بواسطة الطائرات السمتية لتأمين التغطية الجوية للحدود العراقية".

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد جددت، في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ تأكيد جاهزيتها لمسك الملف الأمني بعد أن أكدت في ١٧ تموز ٢٠١١ أن تقاريرها تؤكد قدرتها لتولي الأمر ذلك بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الحالي، كما أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي اطلع على هذه التقارير باعتباره وزيراً للداخلية بالوكالة ولديه اجتماعات مستمرة بقادتها، فيما أشارت إلى عدم حاجتها لوجود قوات أميركية لكنها ربما تحتاج إلى تدريبات فقط.

وعلى الجانب السياسي، استبعد النائب عن التحالف الوطني هيثم الجبوري، تأثير الأوضاع السورية على الساحة السياسية العراقية.

وقال الجبوري في تصريح: إن العراق بعيد جداً عن سوريا من الناحية السياسية، وما يجري في دمشق من أحداث وأزمات لن تؤثر على الساحة السياسية العراقية، لأنه بلد فيه نظام ديمقراطي وانتخابات دورية وليس ركنا من أركان النظام السوري أو الإيراني.

وأوضح النائب عن الوطني: إن دعوة العراق جميع أطراف المعارضة السورية وحكومة بشار الأسد، يدل على أننا مع الشعب السوري وليس مع حكومتهم فقط، موضحاً:إن العقوبات الاقتصادية على دمشق سيتأثر بها الشعب السوري فقط، وليس نظامه.

من جانبه، أكدت القائمة العراقية أن الوساطة التي أبدتها الحكومة العراقية بين الحكومة السورية ومعارضتها سيكتب لها الفشل، مؤكدةً أن على الحكومة العراقية أن تبدأ أولا بحل خلافاتها قبل الذهاب إلى الجيران.

وقال القيادي في القائمة العراقية والنائب طلال الزوبعي: أن مبادرة المالكي تجاه سوريا مرحب بها لكن الأجدر الان بناء وترميم البيت العراقي أولاً ومن ثم الذهاب إلى الجيران ، مؤكداً انه علينا أولا إنهاء الخلافات بين رؤساء الكتل وعلينا حسم كل الخلافات والجلوس على طاولة واحدة نبدي فيها كيف نحل هذه الأزمات الخلافات التي باتت جاثمة على صدور العراقيين والشارع العراقي .

وأكد الزوبعي :أن المعارضة بدأت ترفض مبادرة الحكومة العراقية كون العراق يقف إلى جانب الحكم السوري وبالتالي سيكتب لهذه المبادرة بالتأكيد الفشل ،مضيفاً :أن التغييرات في الحكومات العربية لايمكنها أن تؤثر بالسلب على العراق كون العراق ذات سيادة ودولة نفطية غنية ولا نخشى احدا .

لجنة الأمن تقرّ بصعوبة انجاز التحقيق في تفجير البرلمان

□ بغداد/ المدى

ذكرت لجنة الأمن والدفاع النيابية أن التحقيق في حادث تفجير مجلس النواب مستمر لان موضوع خرق المنطقة الخضراء المحصنة بإجراءاتها الأمنية ليس سهلاً .

وقال حامد المطلك أن "موضوع التحقيق يتطلب وقتا لجمع المعلومات والمثابرة ويحتاج إلى دقة في إعلان النتائج والحسابات لكي يصل المحققون الى نتيجة واضحة ودقيقة".

وأضاف المطلك أن " قضية عدم الكشف عن السيارة المفخخة بالسونار دليل على وجود أجهزة أكثر كفاءة من اجهزة السونار المتوفرة لدى القوات الامنية".

وأشار إلى ان"المجرمين والقتلة والإرهابيين يستخدمون أساليب تخدع هذه الاجهزة الامنية الأمر الذي سهل لهم القيام بهذه الإعمال".

وكان المتحدث باسم عمليات بغداد قاسم عطا ذكر في وقت سابق : إن تفجير الذي وقع قرب مبنى مجلس النواب كان بواسطة سيارة مفخخة من نوع (دوج) سوداء اللون موديل ٢٠٠٧، تم تفجيرها بواسطة التحكم عن بعد عن طريق الهاتف النقال، مبينا أن منفذي التفجير يتألفون من مجموعتين أحداهما من العاصمة بغداد والأخرى من الانبار.

وأكد عطا انه تم التوصل إلى الاتصالات التي أجريت بين الشخص الذي فجر السيارة والمجموعة التي أعدت العملية، لافتا إلى وجود معلومات استخبارية تفيد بان هذه السيارة فخخت خارج المنطقة الخضراء وكانت تستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي عند حضوره للبرلمان.

وأشار عطا الى أن التحقيق لا يزال مستمرا وستعلن اللجنة التحقيقية ما توصلت إليه"، نافيا "وجود ارتباط بين التفجير الذي وقع في البرلمان وما عثر عليه في مقر الحزب الإسلامي بمنطقة العامرية غربي بغداد.

وانفجرت عصر الاثنين الماضي سيارة ملغمة من نوع دوج يقودها انتحاري خارج باحة مجلس النواب العراقي بعد عدم نجاحه باجتياز الحاجز الامني وقتل سائقها واصيب عدد بجروح مختلفة بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب.

ويقع مبنى مجلس النواب في المنطقة الخضراء المحصنة أمنيا، وتدار مداخل المنطقة منذ اكثر من عام من قبل قوات الامن العراقية فيما تتولى قوات "البيشمركة" تأمين مدخل المجلس.

ويعتبر التفجير هو الثاني من نوعه الذي يتعرض له مجلس النواب بعد التفجير الذي شهدته كافتيريا المجلس عام ٢٠٠٧ وعلى اثر التفجير قرر المجلس رفع الحصانة عن النائب محمد الدايني في شباط عام ٢٠٠٩ لـ "تورطه بحادثة التفجير" كما أصدرت المحكمة المركزية في الكرخ في شهر كانون الثاني من العام الحالي بحقه حكماً غيابياً بالإعدام.

الدليمي قاب قوسين أو أدنى من تسنّم الدفاع بالأصالة

□ بغداد/ المدى

ألمح قيادي بارز في حزب الدعوة ومقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي الى امكانية اسناد وزارة الدفاع الى سعدون الدليمي والذي يتولاها بالوكالة منذ عدة اشهر.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي ان وزير الثقافة سعدون الدليمي يتمتع بكفاءة عالية وتاريخ سياسي مشرف يتيح له تبوّء منصب وزير الدفاع أكثر من جميع مرشحي القائمة العراقية .

وقال في تصريح نقلته وكالة كل العراق امس إن " الدليمي تتوفر لديه مهنية عالية في ادارة وزارة الدفاع وذلك من تجربته السابقة إبان حكومة ابراهيم الجعفري ، كما انه من قبيلة معروفة في العراق ومن اهالي الانبار فضلا عن انتمائه الى القائمة العراقية الامر الذي يجعله مؤهلا لإدارة وزارة الدفاع".

وأضاف إن " منصب وزير الدفاع يجب ان يتولاه شخص يتمتع بمؤهلات الدليمي او يقاربها وإلا فان اي مرشح لمنصب وزير الدفاع لن يكون محل قبول لدى الكتل السياسية".

وأشار الحلي الى ان الوضع الامني يتطلب شخصيات كفوءة ومعروفة بحسها الوطني من خلال تعاملها مع هذا الملف بصورة مهنية وليست سياسية"، مبينا ان "الوضع الامني لا يحتمل ترشيح شخصيات غير معروفة لتكون محط تجربة في ادارة الوزارات الامنية".

يذكر ان الوزارات الامنية ما تزال شاغرة وتدار بالوكالة رغم مرور نحو عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلاف بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون حول اسماء المرشحين لتلك الوزارات .

ورشح رئيس الوزراء نوري المالكي وزير الثقافة سعدون الدليمي لإدارة وزارة الدفاع بالوكالة لحين ترشيح القائمة العراقية شخصية مطابقة للشروط والمواصفات لهذا المنصب ، كما ورشحت القائمة العراقية شخصيات عدة لمنصب وزير الدفاع غير ان المالكي رفض مرشيحها لعدم كفاءتهم او تورطهم بنشاطات مسلحة بحسب قوله.

هذا الوقف عززته تصريحات للكتلة البيضاء والتي شدد احد نوابها امس على ضرورة الإبقاء بالدليمي لمنصب الدفاع اصالة.

و دعا النائب عن البيضاء عزيز شريف المياحي ائتلاف العراقية الى ترشيح سعدون الدليمي لتولي وزارة الدفاع لحسم الخلاف حول هذه الوزارة بالسرعة الممكنة تزامنا مع الانسحاب الامريكي . وقال في تصريح نقله المكتب الاعلامي للكتلة امس :" نأمل من القائمة العراقية ان تبادر بأسرع وقت ممكن الى حل معضلة وزارة الدفاع من خلال ترشيح سعدون الدليمي لتولي هذه الوزارة ، تزامنا مع الانسحاب الامريكي من العراق في نهاية العام الحالي وتلافيا لأية تداعيات أمنية قد تحصل بسبب بقاء هذه الوزارة شاغرة ".

وأردف:" ان الدليمي شخصية مهنية تحظى بالمقبولية من قبل غالبية الأطراف السياسية مما سيسهل حصول توافقات بهذا الشأن " ، مشيرا الى " ان هذا الأمر سيؤثر بشكل ايجابي على مجمل الوضع الامني في العراق

وكانت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية شلير عزيز اكدت في وقت سابق وجود معلومات بأن المالكي باختيارمرشح جديد وزيراً للدفاع بعيداً عن العراقية.

وذكرت في تصريح امس الاول: هناك تصريحات بأن رئيس الوزراء نوري المالكي قام بتسمية وزيرالدفاع بعيداً عن العراقية وسيقوم بإرسال مرشحي الوزارات الأمنية الى مجلس النواب قريباً.

وأضافت عزيز: سوف تكون هناك حوارات ومناقشات تصل الى الجدال ما بين العراقية ودولة القانون حول المرشح لكن بالنهاية سيتوصل الطرفان الى اتفاق إذ وضعوا مصلحة العراق فوق المصالح الشخصية.

وتدور مشاكل بين القائمة العراقية وائتلاف المالكي حول مرشح وزارة الدفاع ، وسبق أن قدمت القائمة العراقية تسعة مرشحين ورفضهم المالكي لشمولهم بقانون المساءلة والعدالة حسب تصريحات المالكي".

نواب يتمنون على قادتهم الجلوس على طاولة الحوار

الكردستاني: الالتزام بالدستور أولاً.. ونائب: اللجان الحالية لن تأتي بجديد

□ بغداد/ المدى

تعول كتلة المواطن على طاولة الحوار التي دعا اليها في وقت سابق زعيم المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم، لحل الازمة السياسية، فيما ينتظر التحالف الكردستاني من شركائه الالتزام بالدستور شريطة عقد مثل هكذا لقاءات.

وفي غضون ذلك، يرى نائب عن العراقية ان الكتلة تعتمد على اللجان التي لاتحدي نفعل في ما يجب عليهم اللجوء الى طاولة حوار لبحث خلافاتاهم.

وأكد النائب عن كتلة المواطن علي شبر انه ليس امام الكتل السياسية سوى الجلوس الى طاولة الحوار لحل الخلافات القائمة بينها .

وقال شبر إن " استمرار الأوضاع السياسية على ما هي عليه الآن ينذر بوضع خطير مما يستوجب من الكتل السياسية الجلوس الى طاولة الحوار وحل خلافاتها في ما بينها ".

وأضاف إن " عقد اللقاءات بين الكتل السياسية سيعمل على حلحلة الخلافات في ما بينها وكسر الجمود في علاقاتها مع بعضها ".ودعا شبر الكتل السياسية الى " جعل مصلحة الوطن والمواطنين هي العليا وفوق جميع الاعتبارات الحزبية والفئوية والشخصية" .

وتشهد الساحة السياسية خلافات واسعة بين الكتل السياسية لا سيما بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية والتي تشهد علاقاتهما تأزماً واضحاً بسبب الخلاف الحاصل على تنفيذ بنود اتفاقية أربيل والوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات الستراتيجية.

وكان بعض الساسة قد أنذروا بانهيار العملية السياسية في البلاد بسبب كثرة الخلافات بين الكتل السياسية حول عدد من المواضيع، فيما يؤكد البعض أن هذه الصراعات تؤثر سلبا على الأداء الحكومي لتقديم الخدمات الى الشعب العراقي.

بينما دعا النائب عن التحالف الكردستاني حميد بافي الكتل السياسية الى " الاتفاق على الالتزام بالدستور قبل الجلوس على طاولة الحوار لحل خلافاتها".

وقال بافي إن " عقد اي لقاء للكتل السياسية يجب ان يسبقه الاتفاق على الالتزام بالدستور كونه المرجعية الأساسية في النظام السياسي للبلاد وهو من يضع الضوابط على تداول السلطة في البلاد".وأضاف إن " التزام الكتل السياسية بالدستور سيعمل على حل الكثير من الملفات العالقة بين تلك الكتل وينهي الفتور في العلاقات في ما بينها".

وأكد بافي ان "عقد اللقاءات بين الكتل السياسية دون جعل الدستور المرجع الاساس في حل الخلافات لن يخرج بنتيجة ايجابية وسيكون كاللقاءات السابقة".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد اتفق مع نائبي رئيس الجمهورية في اجتماع لهم في الـ [٢٣] من الشهر الماضي على الاتصال مع كافة رؤساء الكتل والقيادات السياسية لجمعهم في مؤتمر وطني شامل من أجل الوصول إلى مشروع وطني شامل يلبي رغبة العراقيين في المرحلة المقبلة والدخول إلى عهد جديد بشكل موحد ورصين حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

غير ان النائب عن ائتلاف العراقية قيس الشذر اتهم قادة الكتل السياسية "بشخصنة" الخلافات السياسية، مطالبهم بالجلوس على طاولة واحدة وليس حل المشاكل عن طريق اللجان.

وقال الشذر: أن المشاكل العالقة بين الكتل السياسية لا تحل عن طريق المراسلة أو تشكيل اللجان وإنما يجب على قادة العراقية وقادة دولة القانون الجلوس على طاولة واحدة وجهاً لوجه لتسوية الخلافات.

وأضاف: أن قادة الكتل السياسية يشخصنون الخلافات العالقة بينهم وتصبح خلافا شخصيا، لذلك هناك صعوبة في حلها إذا لم تكن إرادة قوية لحسمها، مشيراً الى أنهم يستطيعون تجاوزها إذ وضعوا في نصب أعينهم مصلحة الوطن.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون